تقلبات أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق "دراسة قياسية للمدة 1988 – 2015"

أ.م.د. رحيم حسوني زيارة / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
الباحث/ مرتضى هادي جندي ناجي

تاريخ التقديم:2017/10/24
تاريخ القبول:2017/11/21

المستخلص

إنَّ اعتماد العراق على عوائد سلعة النفط في تمويل برامجه التنموية ومعدلات نموه، جعل من ذلك الاقتصاد يتأثر بقوى خارجية تتمثل في تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، مما ينعكس ذلك بشكل مباشر على اداء وكفاءة الاقتصاد العراقي .

اعتمدت الدراسة في تحقيق اهدافها على تحليل السلاسل الزمنية للمدة (1988- 2015) من خلال استخدام الأساليب القياسية والإحصائية، إذ تم تقدير ثلاث نماذج قياسية للوصول لتلك الاهداف، إذ اظهرت نتائج اختبار الاستقرارية عدم استقرار معظم المتغيرات عند مستواها الاصلي، لكن تحقق استقرارها عند اخذ الفروق الأولى لها ، فيما اظهرت نتائج التكامل المشترك وجود علاقة تكاملية بين أسعار النفط الخام والناتج المحلي الإجمالي الاسمي مع النفط وبدونه ، بينما نجد عدم وجودها مع متغير معدل التضخم .

أخيرا، انتقلت الدراسة إلى اجراء اختبار سببية كرانجر لبيان العلاقة السببية بين أسعار النفط (متغير مستقل) معدل التضخم والناتج مع النفط وبدونه (متغيرات تابعة)، وتوصلت إلى وجود علاقة سببية احادية الاتجاه من أسعار النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مع النفط وبدونه، فيما نجد عدم وجود تلك العلاقة مع معدل التضخم .

المصطلحات الرئيسة للبحث: العوائد النفطية في العراق، التضخم في العراق، النمو الاقتصادي في العراق ، تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
العدد 105 المجلد 24
الصفحات 430-454

*البحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة

تعد الثروة النفطية أحدى المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان التي تمتلك تلك الثروة، وبإمكانها أن تحقق النمو الاقتصادي بوقت اسرع وبشكل افضل مقارنة مع البلدان التي لا تمتلكها . الا أن الاعتماد المفرط على هذه الثروة في تمويل برامجها التنموية ومعدلات نموها الاقتصادي جعل من اقتصاداتها تتسم بالريعية لارتباطها بسوق النفط الدولية وتأثيراته المختلفة .

لا يخفى أن تقلبات أسعار النفط العالمية متأتية من أسباب سياسية واقتصادية متعددة، لعل أبرزها حالة اختلال قوى السوق وما لهذا من تأثير واضح على أسعار النفط .

تختلف حدة تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على البلدان المصدرة للنفط بحسب نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قياساً بالقطاعات الأخرى، لذا نجد البلدان التي يشكل القطاع النفطي الحصة الاكبر في تكوين ناتجها المحلي الإجمالي، والمصدر الرئيس لتمويل إنفاقها العام هي اكثر عرضة لمشاكل تقلبات أسعار النفط العالمية، وفي العراق يتضح ذلك جلياً، إذ يتصف اقتصاده بأنه اقتصادً احادي الجانب يعتمد على العوائد النفطية في تمويل إنفاقه العام والوفاء بالتزاماته المتعددة، إذ يشكل القطاع النفطي الحصة الاكبر من ناتج المحلي الإجمالي، لذا تنعكس تأثيرات تقلبات أسعار النفط بوضوح في النمو الاقتصادي من خلال قناة الموازنة العامة .

لذلك لم يستطع العراق خلق اقتصاد متنوع في السنوات السابقة في ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية، إذ لم تكن أدارة تلك العوائد بالشكل الأمثل الذي يساهم في بناء قاعدة إنتاجية قادرة على التخلص من الريعية ، ليبقى الاقتصاد يعاني من ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، ومن ثم انعكاس تزايد الطلب الكلي في المستوى العام للأسعار والاستيرادات لعدم قدرته على استيعاب الجزء الاكبر من تلك الزيادة، مما يؤدي إلى تسربات من دورة الدخل ، وحرمان الاقتصاد من الزيادة المرغوبة في النمو الاقتصادي .

مشكلة الدراسة

إنَّ اعتماد العراق على العوائد النفطية في تمويل برامجه التنموية ومعدلات نموه ، جعل من هذا الاقتصاد اقتصاداً ريعياً يتأثر بقوى خارجية تتمثل بتقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية ، مما ينعكس ، في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي ، على معدلات التضخم والنمو الاقتصادي وتعميق الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد اصلاً .

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضيات عدة هي :

1 – تؤثر تقلبات أسعار النفط الخام العالمية عن طريق قناة الموازنة العامة على معدلات التضخم في العراق .

2 – تؤثر تقلبات أسعار النفط الخام العالمية على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مع نفط وبدونه في العراق .

هدف الدراسة

دراسة وتحليل واقع الثروة النفطية ومعدلات التضخم والنمو الاقتصادي في العراق، مع بيان مدى تأثر معدلات التضخم والنمو الاقتصادي بتقلبات أسعار النفط الخام العالمية .

هيكل الدراسة

تتكون الدراسة من محاور عدة :

المبحث الأول : مسار أسعار النفط وكمية الصادرات والعوائد النفطية في العراق.

المبحث الثاني : واقع التضخم في العراق .

المبحث الثالث : واقع ومراحل النمو الاقتصادي في العراق

المبحث الرابع : قياس و تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق ، ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول / مسار أسعار النفط وكمية الصادرات والعوائد النفطية في العراق.

في الأول من حزيران 1972 ، أصدرت الحكومة العراقية قانون رقم (69)، الذي أممت بموجبه أصول شركات النفط الدولية وممتلكاتها ونقل ملكيتها إلى شركة النفط الوطنية العراقية، وبدأت حقبة جديدة في تاريخ الصناعة النفطية العراقية، وما هي ألا سنوات قليلة حتى بدأ العراق يجني المنافع بعد عام 1973 من ارتفاع أسعار النفط وتزايد الكميات المصدرة (صالح ومحمد، 2013: 228) ، ليبلغ متوسط حجم الكميات المصدرة خلال المدة (1970- 1979) حوالي (557 مليون/ ب)، وبنسبة زيادة مقدارها (810%) عن العقد السابق. (سلطان ، 2010 : 29) .

كما شهدت الصادرات النفطية العراقية تدهورا واضحا في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي بسبب حرب الخليج الأولى والثانية، إذ انخفض الإنتاج خلال تلك المدة ، فضلا عن تراجع أسعار النفط في النصف الثاني من العقد الثامن والتاسع من القرن الماضي، وانخفاض الطلب العالمي على النفط الخام ، لينعكس كل ذلك في انخفاض حجم الكميات المصدرة لتبلغ أدنى حد لها عام 1983 بكمية مقدارها (256,3 مليون /ب)، بعد أن كانت حوالي (1207,7 مليون/ ب) عام 1979، وهذا بدوره انعكس سلباً على العوائد النفطية(*)، إذ انخفضت لتبلغ حوالي (7,7 مليار/ د) عام 1983 ، بعد أن كانت حوالي (23,4 مليار/ د) عام 1979 (وزارة النفط ، 2017) .

لبيان تطور أسعار النفط وكمية الصادرات والعوائد النفطية في العراق بشيء من التفصيل سيتم تقسيم مدة الدراسة على مدتين وكما يأتي :

المدة الاولى : 1990-2002 مدة الحصار الاقتصادي

يتضح من الجدول (1) استمرار التراجع في الكميات المصدرة خلال المدة (1991- 1996) بسبب الحصار الاقتصادي، لتبلغ حوالي (14,3 مليون /ب) عام 1991 وبمعدل تصدير يومي (0,4 مليون/ب/ي) . وتبعا لذلك انخفضت العوائد النفطية بنسبة (97,2%) لتبلغ حوالي (276,3 مليون / د) عام 1991 مقارنة بالعام السابق .

بعد تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، ازدادت الكميات المصدرة تبعا لذلك لتبلغ حوالي (753,8 مليون / ب) في عام 1999 وبمعدل تصدير حوالي (2,1 مليون /ب / ي)، وهذا بدوره أدى إلى زيادة العوائد النفطية بنسبة (1714%) مقارنة بعام 1996، لتبلغ حوالي (11,9مليار/ د) عام 1999. فيما اتسمت أسعار النفط العراقي بالتذبذب خلال المدة (1996-1999)، إذ تراوحت ما بين (10-17 د / ب) وبمتوسط حوالي (15,2 د /ب) للمدة ذاتها، فضلا عن التذبذب الملحوظ في الكميات المصدرة خلال بداية العقد الأول من القرن الحالي بسبب ارتباطها ببرنامج النفط مقابل الغذاء والدواء .

واخيراً، بلغ معدل التصدير اليومي للنفط الخام العراقي للمدة (1990 -2002) نسبة (4,5%) من أجمالي إنتاج دول أوبك .

المدة الثانية : 2003 – 2014 مدة ما بعد الحصار الاقتصادي

تشهدت بداية هذه المدة استمرار الانخفاض في الكميات المصدرة بسبب الأحداث بعد عام 2003 ، وما صاحبه من تدمير وتخريب ونهب لاسيما في الصناعة النفطية، إذ انخفض معدل التصدير اليومي بنسبة (- 245%) عام 2003 مقارنة بعام السابق، على الرغم من هذا الانخفاض ألا أن العوائد النفطية ارتفعت ارتفاعا كبيرا لتبلغ (8,3 مليار/ د) عام 2003 ، وهذا يعود إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية ، ليسجل سعر برميل النفط العراقي معدل زيادة مقداره (14,8%) عام 2003 مقارنة بعام 2002 .

(*) تتوقف العوائد النفطية على عاملين أساسيين هما : الكمية المنتجة والمصدرة من النفط الخام ، وسعر النفط الخام في السوق الدولية .

كما شهدت العوائد النفطية وأسعار نفط الخام تزايدا متصاعدا حتى الأزمة المالية العالمية، إذ انخفض سعر برميل النفط العراقي إلى (59,4 د/ب) عام 2009 بعد أن كان (87,9 د/ب) قبل الأزمة (2008) . مما انعكس ذلك سلبا على العوائد النفطية لتنخفض بنسبة (-32,9%) مقارنة بعام 2008 لتبلغ (42,9 مليار /د) عام 2009. بينما نجد تزايد كمية الصادرات النفطية [*]حتى نهاية هذه المدة [**]، وبمعدل زيادة مقداره (151,9%) عام 2014 مقارنة بعام 2003 لتبلغ حوالي (918,2 مليون / ب) وبمعدل تصدير يومي بلغ حوالي (2,6 مليون / ب/ي) للعام ذاته، كما ارتفعت العوائد النفطية متأثرة بارتفاع الكمية المصدرة وأسعار النفط لتبلغ (94,9 مليار/ د) عام 2013، ألا أنها انخفضت في العام التالي إلى (82,8 مليار / د) نتيجة انخفاض أسعار النفط التي بلغت حوالي (91,6 د/ب) في العام ذاته ، بعد أن تجاوز سعر برميل النفط المئة دولار . أخيراً ، فقد بلغ معدل التصدير اليومي للنفط الخام العراقي للمدة (2003- 2014) نسبة (7,2 %) من أجمالي إنتاج دول أوبك .

الجدول (1) صادرات النفط الخام العراقية (الكمية والقيمة والأسعار) ومعدل التصدير اليومي في العراق للمدة (1990-2014)

السنة	الكمية الصادرات (مليون /ب)	العوائد النفطية		المعدل التصدير (مليون/ب/ي)	معدل سعر برميل النفط العراقي (د/ب)
		مليون دولار	مليون يورو		
1990	599,8	9932,6		1,643	16,6
1991	14,3	276,3		0,039	19,4
1992	22,1	38,3		0,061	17,2
1993	21,5	329,9		0,059	15,4
1994	21,9	292,1		0,06	13,3
1995	23,3	350,2		0,064	15,1
1996	38,4	658,7		0,105	17,1
1997	261,9	4607,2		0,718	17,6
1998	571,6	5816,5		1,566	10,2
1999	753,8	11949,6		2,065	15,9
*2000	731,3	16384,2	1934,9	2,004	24,7
2001	648,1		14456,4	1,776	18,7
2002	490,1	470,4	12457	1,343	20,8
** 2003	364,5	8295,6		0,389	24,4
2004	562,8	22431,5		1,450	31,4
2005	512,9	26854		1,472	45,6
2006	549,4	31890,4		1,467	55,6
2007	599,6	41393,8		1,643	66,7
2008	677,1	63953,9		1,855	87,9
2009	695,5	42897,6		2,032	59,4
2010	690,0	54354		1,960	75,6
2011	790,5	88087		2,228	105
2012	886,9	95477		2,520	106
2013	872,4	94921,1		2,442	102,3
2014	918,2	82847,3		2,578	91,6

المصدر :

1 - وزارة النفط ، شركة تسويق النفط (سومو) ، شعبة المعلومات ،(أذار 2009، نيسان 2017).

2 - وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، نقلا عن د. باسم عبد الهادي حسن ، البعد المالي في تطور بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة (2003-2015) ،سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات التخطيط ،2016، ص32 .

3- Opec , annual Statistical Bulletin, (2012,2016)

* تتضمن الكميات المصدر بموجب مذكرة التفاهم المرحلة الأخيرة للمدة من (2003/1/1-2003/4/19) .

** تمثل كميات المصدرة من ك2 – أيار ، ومن حزيران – ك1 .

[*] لان كمية المصدرة من النفط الخام في العراق لا تنخفض مع انخفاض أسعار النفط ، بل ما نراه هو تعبئة الجهود من اجل زيادتها ليتسنى للاقتصاد تعويض انخفاض أسعار النفط على اعتبار الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا يعتمد على عوائد قطاع النفط في تمويل نشاطه الاقتصادي .

[**] عدا الأعوام (2005 ، 2010) إذ انخفض وبنسبة طفيفة جداً .

المبحث الثاني / واقع التضخم في العراق

ظهرت مشكلة التضخم في الاقتصاد العراقي بشكل واضح منذ سبعينيات القرن الماضي، نتيجة لارتفاع العوائد النفطية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولية، مما انعكس بتزايد عرض النقود بمعدلات سريعة مقارنة بالعقود السابقة، وذلك انسجاما مع الخطة الخمسية التنموية، فضلا عن زيادة رواتب الموظفين، وتمويل المشاريع، والانفتاح على الاستيراد لسد فجوة الطلب المتزايد (الخزرجي، 2010 : 12)، إذ ازداد الرقم القياسي لقيمة الاستيرادات الإجمالية من (100%) عام 1970 إلى (504%) عام 1979 . كما أدى التوسع في النشاط الإنمائي إلى اعتماد الاقتصاد على الدول الصناعية المتقدمة في توفير حاجاته الأساسية من السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية ، فقد ارتفع مؤشر الرقم القياسي لاستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية من (100%) عام 1970 إلى (577,3%، 488,5%، 581,4%) على التوالي عام 1979 ، ونتيجة ارتفاع أسعار تلك السلع في السوق الدولية ارتفع المستوى العام للأسعار في السوق المحلية بسبب زيادة الطلب المحلي والتضخم المستورد (داود ،2013 :277) .

خلال مدة الدراسة فقد شهد معدل التضخم تغيرات كبيرة حتى وصف بالتضخم الجامح ، وذلك في تسعينيات القرن الماضي، ومن ثم بدأ ينخفض فيما بعد ليصل إلى المعدلات المقبولة دوليا، لذا سيدرس تطور معدلات التضخم بشيء من التفصيل من خلال تقسيم مدة الدراسة على مدتين وكما يأتي :

المدة الأولى : 1990 -2002 مدة الحصار الاقتصادي

شهدت هذه المدة عدة أحداث سياسية تمثلت بغزو العراق للكويت، وما ترتب عليه من فرض عقوبات اقتصادية ، فضلا عن تدمير البنية التحتية لمعظم القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية للاقتصاد العراقي، وبهذا تعاظمت الأسباب النقدية والهيكلية ، لتولد حالة من التزامن بين ارتفاع مستويات الأسعار والبطالة معا، وهو ما يعرف بالتضخم الركودي (Stagflation) (العنبكي ، 2008 : 109) .

والجدول (2) يبين ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك وتزايد عرض النقد ومعدل التضخم، وهذا بسبب نقص العرض الحقيقي (السلع) سواء أكان المحلي بسبب توقف استيراد المواد الأولية والوسيطة، أو المستورد بفعل الحصار الاقتصادي، وكنتيجة لعدم مواكبة المعروض من السلع للطلب عليه، اتسعت فجوة الطلب، فضلا عن أتباع الحكومة سياسة التمويل بالعجز من اجل الإيفاء بالالتزامات المالية اتجاه موظفي القطاع العام وتمويل مشاريع الإعمار والبناء، لينعكس كل ذلك في ارتفاع المستوى العام للأسعار ، فقد ازداد عرض النقد بالمعنى الضيق ما يقارب (4490%) عن عام 1990 ليبلغ (705,1 مليار /د/ع) عام 1995 ، لتشكل العملة في التداول ما نسبته (82,9%) منه ، مما أدى ذلك إلى زج الاقتصاد في أتون التضخم الجامح ليبلغ التضخم مستويات مرتفعة جدا ، إذ بلغ (378,3%) عام 1995.

أما بعد عام 1995 ونتيجة تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ، وبرامج وسياسات ترشيدية فيما يخص الإنفاق العام ، ليؤدي ذلك إلى تراجع معدل التضخم وبمعدل انخفاض مقداره (- 15,5%)، على الرغم من تزايد عرض النقد . كما ويتضح من الجدول استمرار ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد عام 1996 ليصل إلى (21,5) نقطة عام 2002 ليبلغ معدل التضخم (19,4%) للعام ذاته .

كما شهدت هذه المدة ايضا، تدهور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بسبب رواج ظاهرة الدولرة لعدم الثقة بالدينار العراقي، الناجمة عن الإفراط في سياسة الإصدار النقدي، وسياسة الاستيراد بدون تحويل، كل ذلك أدى إلى تدهور سعر صرف الدينار العراقي، والذي انعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار . كما سبب النقص الحاد في المعروض السلعي في ولادة بيئة ملائمة للمضاربة في أسعار السلع، وازدياد أعداد الوسطاء، مما أدى إلى تزايد حدة المضاربة ، لينعكس ذلك في ارتفاع المستوى العام للأسعار (داود، 2013 : 280) .

المدة الثانية : 2003 -2014 **مدة ما بعد الحصار الاقتصادي**

شهد الاقتصاد العراقي في هذه المدة تعطل الكثير من المرافق الاقتصادية ، وزيادة مضطردة في معدلات الأسعار ، إذ شهدت معدلات التضخم حالتين : الأولى مستويات مرتفعة خلال المدة (2003-2007) ، والثانية شهدت مستويات منخفضة ذات مرتبة الاحاد عدا عام (2008) وتمثلت بالمدة (2008-2014) .

يتضح من الجدول (2) تزايد عرض النقد والعملة في التداول بمعدل نمو مقداره (167,8%) و (136,9%) على توالي عام 2006 مقارنة بعام 2003 ليبلغ حوالي (15,5) و(10,9 ترليون /د/ع) على التوالي للعام ذاته، وهذا ناجم عن انفتاح الاقتصاد العراق على العالم الخارجي بعد رفع الحصار الاقتصادي عنه، وتدهور الوضع الأمني، وكنتيجة للتحول الذي طرأ على هيكل الطلب المحلي ، الناجم عن التحسن الوضع المعيشي للأسر العراقية وتزايد الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي، وتوقف إنتاج الكثير من المنتجات المحلية الزراعية والصناعية، ازدادت الاستيرادات تبعا لذلك، مما انعكس ذلك في ارتفاع الرقم القياسي للمواد الغذائية، والإيجار من (50,8) و (24,7) نقطة على التوالي عام 2003 إلى (87,8)، (80,7) نقطة على التوالي عام 2006 ، ليؤدي كل ذلك إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (28,7) نقطة عام 2003 إلى (76,4) عام 2006، ومن ثم معدل التضخم السنوي، ليبلغ (53,1%) عام 2006 ، ويعد هذا أعلى مستوى تضخم في هذه المدة . وعلى الرغم من إصدار البنك المركزي قانون رقم (54) لسنة 2004 الذي نص على استقلالية البنك المركزي بشكل تام، وأصبح من أولويات أهدافه الحفاظ على استقرار الأسعار، ألا أن دوره خلال المدة (2003-2007) كان محدوداً .

بينما نجد انخفاض معدل التضخم السنوي في الحالة الثانية، إذ بلغ (12,1%) عام 2008 ، وهذا جاء نتيجة سياسة البنك المركزي، والتي تمكنت من تحسين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، واستمر الانخفاض في معدلات التضخم خلال الأعوام (2009، 2010 ،2011، 2012، 2013 ،2014) لتبلغ (8,3%، 2,5%، 5,6%، 6,1%، 1,9%، 2,2%) على التوالي، وهذا الانخفاض في معدلات التضخم السنوي يعكس نجاح السياسة النقدية في استهداف استقرار المستوى العام للأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية ، وذلك من خلال نافذة بيع العملة، وكذلك انخفاض معدل التضخم في أقسام المواد الغذائية والإيجار ليبلغ (4,8%، 8,7%) على التوالي للمدة 2008-2014. كما شهدت هذه المدة انخفاض نسبة مساهمة العملة في التداول إلى عرض النقد بشكل كبير لتبلغ (49,6 %) عام 2014 . وهذا يعود إلى ارتفاع حجم الودائع الجارية للمؤسسات الحكومية. مما كان له تأثير ايجابي على معدلات التضخم، وهذا ما يؤكد حقيقة النقوديين في تفسيرهم لأسباب التضخم .

في ضوء ما سبق يتبين لنا أن الاقتصاد العراقي شهد مشكلة التضخم بصنوفها كافة الزاحفة والجامحة والمكبوتة ، وهذا ما أكده تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك .

جدول (2)
تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك وعرض النقد الضيق والعملة في التداول في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) 100=2007	معدل نموه (التضخم السنوي)%	عرض النقد بالمعنى الضيق (مليون/د /ع)	معدل نموه %	العملة في التداول (مليون/د/ع)	نسبتها إلى عرض النقد %
1990	0,026	-	15359	-	13412,1	87,3
1991	0,073	180,8	24670	60,6	21873,0	88,7
1992	0,134	83,6	43909	78,0	36021,0	82,0
1993	0,413	208,2	86430	96,8	67134,0	77,7
1994	2,3	456,9	238901	176,4	199436,0	83,5
1995	11	378,3	705064	195,1	584398,0	82,9
1996	9,3	15,5-	960503	36,2	881616,0	91,8
1997	11,4	22,6	1038097	8,1	929828,0	89,6
1998	13,1	14,9	1351876	30,2	1192530,0	88,2
1999	14,7	12,2	1483836	9,8	1275220,0	85,9
2000	15,5	5,4	1728006	16,4	1474321,0	85,3
2001	18	16,1	2159089	24,9	1782691,1	82,6
2002	21,5	19,4	3013601	39,6	2563693,5	85,1
2003	28,7	33,5	5773601	91,6	4629794	80,2
2004	36,4	26,8	10148626	75,8	7162945	70,6
2005	49,9	37,1	11399125	12,3	9112837	79,9
2006	76,4	53,1	15460060	35,6	10968099	70,9
2007	100,0	30,9	21721167	40,5	14231700	65,5
2008	112,7	12,7	28189934	29,8	18492502	65,6
2009	122,1	8,3	37300030	32,3	21775679	58,4
2010	125,1	2,5	51743489	38,7	24342192	47,0
2011	132,1	5,6	62473929	20,7	28287361	45,3
2012	140,1	6,1	63738571	2,02	30593647	48,0
2013	142,7	1,9	73885000	15,9	35022000	47,4
2014	145,9	2,2	72692448	1,6-	36055454	49,6

المصدر :
1 – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ،قسم الأرقام القياسية ، كراس الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة 2015 ، 2016 ، ص 60 .
2- البنك المركزي العراقي ،المجموعة الإحصائية السنوية،(بغداد : المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، سنوات متعددة ، صفحات متفرقة) .
3 – النسب من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ذاته

المبحث الثالث / واقع ومراحل النمو الاقتصادي في العراق

قبل اكتشاف النفط وتصديره وحتى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي كان العراق يعد بلدا زراعيا ، إذ كان القطاع الزراعي يستوعب نصف القوة العاملة ، فضلا عن إنتاجه يسّد جزءاً كبيراً من حاجة الاستهلاك المحلي ، ناهيك عن تصديره للحبوب والتمور والقطن وبعض منتجات الثروة الحيوانية . واسهمت عدة عوامل في أضعاف دور الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي منها الهجرة الواسعة إلى المدن، كذلك تخلف التقنية المستخدمة في الإنتاج (العضاض ، 2013) .

أما في مجال الصناعة فتميزت الصناعة خلال الحقبة العثمانية بسيادة الصناعات الحرفية وبعض الصناعات المرتبطة ببعض المنتجات الزراعية كالتمر والنسيج. وفي مطلع العشرينيات من القرن الماضي حاولت الحكومة العراقية الاهتمام بدعم الصناعة المحلية من خلال إصدارها لقانون التعرفة الكمركية المعدل لعام 1927 الذي تم بموجبه إعفاء المشاريع الصناعية من الرسوم الكمركية التي كانت مفروضة على المكائن والمعدات التي يتم استيرادها ، فضلا عن إصدارها لقانون رقم (14) لعام 1929 لدعم وتشجيع المشروعات الصناعية عن طريق بعض الامتيازات والإعفاءات الضريبية التي نص عليها ذلك القانون، ونتيجة لذلك أخذت الصناعة الوطنية تخطو نحو التطور والنمو، وظهور دور القطاع الخاص في عملية الاستثمار في بعض الصناعات كصناعة الطابوق والنسيج والسكائر (كجه جي، 2002 : 111-113 ، 124) .

إنّ البوادر الحقيقية في التنمية الاقتصادية كانت في الخمسينيات من القرن الماضي، إذ شهدت تأسيس مجلس الأعمار(*) عام 1950 على أثر زيادة العوائد النفطية والذي بدأ أعماله بأربعة برامج استثمارية لإقامة مشاريع البنية الأساسية لتشمل مشاريع الري والطرق والجسور والكهرباء وتنمية القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات (جاسم ، 2010 :5) ، فانتعشت الصناعات اليدوية على أثر تأسيس المجلس ، فضلا عن قيام القطاع الخاص بإنشاء شركات مساهمة محدودة لصناعات استهلاكية وإنشائية من بينها شركة بذور القطن، وشركة الزيوت النباتية ، وشركات الاسمنت في بغداد وشركات النسيج وغيرها (كبة، 2013) .

نظرا للدور المهم لقطاع الصناعة في تحقيق النمو الاقتصادي، فقد أكدت خطط التنمية في العراق للأعوام 1970 -1985 على ضرورة التركيز على القطاع الصناعي ومواصلة العمل لتطوره وتعزيز مسيرة التنمية الصناعية بإقامة الصناعات الأساسية كالبتروكيمياويات والأسمدة والحديد والصلب، على اعتبار هذا القطاع يمثل حجر الأساس في تطوير البلاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع المنتجات الصناعية (الجنابي، 2013 : 251)، فضلا عن دور وزارة التخطيط في تنمية القطاعات الاقتصادية من خلال الخطط الاقتصادية الخمسية التي ركزت على مسألة الإصلاح الزراعي والتصنيع ، وهذا ينعكس بشكل ايجابي على عملية النمو الاقتصادي (جاسم، 2010: 5).

منذ سبعينيات القرن الماضي بدأ التحول في هيكل وأداء الاقتصاد العراقي، إذ تعد هذه المدة البداية الفعلية للاعتماد على قطاع النفط في تسيير عجلة النشاط الاقتصادي، إذ اخذ الاقتصاد الارتكاء على وسادة النفط حتى وقتنا الحاضر ، إذ وصفه بأنه اقتصاد أحادي الجانب، أي يعتمد على قطاع واحد دون القطاعات الأخرى .

(*) تأسس مجلس الاعمار في 20 أبريل 1950 ، بمقترح من وزير المالية آنذاك عبد الكريم الأزري، اعطى المجلس الاولوية لمشاريع الري الكبرى على حساب القطاعات الاقتصادية الاخرى، وخصص لها اكبر حصة في موازنته اذ كانت بغداد مهدد بخطر الفيضانات، فانشاء مشروع الثرثار ومشروع بحيرة الحبانية عام 1956 ومشروع سد وخزان دوكان عام 1959 وسد وخزان دربندخان عام 1961. وكان المجلس مسؤول عن وضع الاولويات للمشاريع الاستراتيجية واعداد التصاميم الاولية والتفصيلية لتنفيذ المشاريع العمرانية من خلال شركات عالمية رصينة . ونص قانون المجلس على تخصيص ايرادات النفط 100% للمشاريع الاعمار اما الانفاق العام المتمثل بالخدمات فيتم تمويله عن طريق الجباية، وخفضت هذه النسبة من قبل نوري السعيد الى 70% . وفي عام 1953 اصدر قانون رقم (37) لسنة 1953 ينص على استحداث وزاة جديدة تحت عنوان وزارة الاعمار ومن هنا بدأت الازدواجية والبيروقراطية في العمل، ومنذ ذلك الحين ظهرت بوادر الاشكاليات التنموية في العراق. ينظر في ذلك: د. عبد الحسين العنبكي، اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية... خيارات الانطلاق، الطبعة الاولى ، مطبعة الساقي، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات ، 2013 ، ص 20-22 .

مراحل النمو الاقتصادي في العراق

1 – **النمو الاقتصادي خلال مدة الحصار الاقتصادي** (1990-2002)

يعد الاختلال الهيكلي من أبرز التحديات التي عانى ولا زال يعاني منها الاقتصاد العراقي ، بسبب عدم كفاءة النظام السياسي والاقتصادي في توجيه الموارد الاقتصادية (الطبيعية والبشرية) نحو الأهداف التي من شأنها تعظيم المنافع الاجتماعية والاقتصادية بشكل ديناميكي ومستدام، ونتيجة لضعف دور مساهمة القطاع الصناعي والزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، واقتصار دور القطاع الصناعي على إنتاج السلع الاستهلاكية في الغالب ، معتمداً على السوق الدولية في تلبية حاجاته من السلع الوسيطة والرأسمالية ،مما أدى إلى اتساق النشاط الاقتصادي بقطاع النفط ، إذ يزدهر بازدهاره و يتدهور بتدهوره .

يتضح من الجدول (3) تدهور نسبة القطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (1990-1995)، إذ انخفضت بمعدل مقداره (48,6%) للمدة ذاتها لتبلغ (36%) عام 1995، بعد أن كانت (70%) عام 1990 ، وهذا نتيجة انحسار الصادرات النفطية بفعل الحصار الاقتصادي . ولم يقتصر الانخفاض على القطاع النفطي فقط ، بل انخفضت أيضا نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تدريجيا لتبلغ (1,4%) عام 1995 بعد أن كانت (3,7%) عام 1990 وهذا يعود إلى تراجع الإنتاج الصناعي الناجم عن توقف جزء من الطاقة الصناعية وتراجع أعمال الصيانة بسبب عدم توفر قطع الغيار والمواد الأولية من جهة ، وانخفاض الاستثمارات العامة والخاصة فيه من جهة أخرى، مما عرض هذا القطاع الحيوي إلى حالة شديدة من الاندثار ، لينعكس ذلك سلباً على الإنتاج الصناعي، ومن ثم على نسبته للناتج المحلي الإجمالي . في المقابل شهدت هذه المدة ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (20,6%) عام 1995 بعد أن كانت (8,3%) عام 1990 ، وهذا يعود إلى الاهتمام الكبير من قبل الحكومة بالقطاع الزراعي من خلال التسعير المغالى فيه للمنتجات الزراعية ، وذلك من اجل التحفيز نحو زيادة الإنتاج ، ومن ثم سد النقص الحاد من المواد الغذائية الأساسية بسبب توقف الاستيراد نتيجة الحصار الاقتصادي آنذاك .

كما شهدت المدة (1990-1995) زيادة الناتج المحلي الإجمالي (عدا عام 1991) وبمعدلات مرتفعة جداً وغير مسبوقة ليبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ذروته (515,6%) عام 1994 ، وهذا نتيجة ارتفاع مستويات التضخم الجامح .

في ضوء ما سبق ، يمكن القول أن انخفاض نسبة مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ليس بسبب ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى، و إنما بسبب انخفاض الصادرات النفطية نتيجة الحصار الاقتصادي آنذاك.

أما بعد تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء عام 1996 ، واستئناف تصدير النفط وفقا لذلك ، ارتفعت نسبة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي لتبلغ ذروتها (83,3%) عام 2000، بمعدل زيادة مقداره (130,9%) عن عام 1995. وهذا بطبيعة الحال يؤكد على انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأخرى (الصناعي والزراعي) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ انخفضت نسبة مساهمة القطاع الصناعي لتبلغ (0,9%) عام 2000 ، كذلك نسبة القطاع الزراعي لتبلغ (4,6%) عام 2000 ، وبمعدل انخفاض مقداره (-77%) عن عام 1995. أما في عامي (2002,2001) ارتفعت نسبة مساهمة القطاعي الصناعة والزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بسيطاً لتبلغ حوالي (1,5%) و(8,6%) على التوالي عام 2002 .

كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا كبيرا ليبلغ ذروته (50,2 ترليون د/ع) عام 2000 وبمعدل زيادة مقداره (45,7%) مقارنة بالعام السابق .

اخيراً ، بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي كمعدل حوالي (12,7%) للمدة 1990-2002 ، بينما بلغت نسبة مساهمة قطاعي الصناعة والنفط كمعدل حوالي (1,7%) و (62,3%) على التوالي للمدة ذاتها .

2- **النمو الاقتصادي ما بعد الحصار الاقتصادي** (2003-2014)

يشير الجدول (3) إلى استمرار انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ،إذ انخفض بمقدار (11,4 ترليون /د/ع) عن عام 2002 ليبلغ حوالي (295,9 ترليون /د/ع)عام 2003 ، مسجلا معدل انخفاض مقداره (-27,9%) للعام ذاته ، كما انخفضت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي (68,8%) ، ويرجع ذلك إلى الأضرار التي لحقت بالمنشآت النفطية خلال الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 .

شهد عام 2004 تحسن الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه نتيجة عودة الصادرات النفطية إلى السوق الدولية بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق ، وتحسن أسعار النفط بعد صدمة عام 1998 ، ليأخذ الناتج المحلي الإجمالي بالتزايد حتى عام 2008 ليبلغ حوالي (157 ترليون د/ع) وبمعدل زيادة مقداره (195%)عن عام 2004، رافق ذلك انخفاض نسبة اسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي (55,5%) عام 2008 ، نتيجة ارتفاع نسبة اسهام قطاع الخدمات، إذ بلغت حوالي (14,9%) للعام ذاته ، كما شهد القطاع الزراعي انخفاض تدريجيا في نسبة أسهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (3,9%) عام 2008 هذا يعود إلى الدمار الذي لحق بالأراضي الزراعية نتيجة سلسلة الحروب التي تعرض لها البلد ، مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية ، فضلا عن العوامل التنظيمية الأخرى المتعلقة بالأسعار والسوق . فيما شهد القطاع الصناعي تذبذب في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي (1,7%) عام 2008 .

كما أن التراجع في القطاعات السلعية ليس فقط بسبب ارتفاع أسعار النفط ، وإنما إلى عدة عوامل تمثلت في الظروف السياسية والأمنية التي مرت بالعراق والتي أدت إلى تدني الإنتاج في القطاعات السلعية (الراوي، 2009 : 325) .

بعد انخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة الأزمة المالية العالمية عام 2008 وحالة تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي في ذلك العام ، أثر ذلك سلباً على مجمل النشاط الاقتصادي في العراق ، متمثلا بتراجع الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ حوالي (130,6 ترليون /د/ع) عام 2009 وبمعدل انخفاض مقداره (-16,8%) عن العام السابق ، كما وانخفضت نسبة اسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي لتصبح (42,9%) عام 2009 بعد أن كانت (55,5%) في العام السابق .

وتشير بيانات الجدول (3) ما بعد عام 2009 إلى ضعف مساهمة القطاعي الزراعة والصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، إذ لا تتجاوز نسبتهما سوية (8%) حتى عام 2014، مما يعكس حالة الاختلال الهيكلي الكبير في هيكل الناتج المحلي الإجمالي .

كما شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا كبير ليبلغ ذروته (273,6 ترليون د/ع) عام 2013 وبمعدل زيادة مقداره (7,6%) عن عام 2012، كما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج لتبلغ حوالي (45,9%) عام 2013 . أن هذا الارتفاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج النفطي يعود في أغلبه إلى ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية مقارنة بعام 2009 . وكان لانخفاض أسعار النفط العالمية عام 2014 تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي وقطاع النفط في العراق تمثل بانخفاضهما لكن بنسبة طفيفة خلال مدة الدراسة .

أخيراً ، بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي كمعدل حوالي (5,6%) للمدة (2003- 2014) ، بينما بلغت نسبة مساهمة قطاعي الصناعة والنفط كمعدل حوالي (2%) و (52,4%) على التوالي للمدة ذاتها .

جدول (3)

تطور الناتج المحلي الإجمالي ونسب مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج بالأسعار الجارية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014) (مليون دينار عراقي)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نموه	نسبة قطاع النفط للناتج	نسبة قطاع الزراعة للناتج	نسبة قطاع الصناعة للناتج
1990	55926,5	-	70,32	8,25	3,68
1991	42451,6	24,09	45,15	15,61	3,20
1992	115108,4	171,15	46,14	19,87	2,87
1993	321646,9	179,43	52,22	15,50	2,65
1994	1658325,8	515,57	53,67	20,11	1,48
1995	6695482,9	303,75	36,08	20,58	1,39
1996	6500924,6	2,90 -	57,07	18,60	1,01
1997	15093144,0	132,17	73,89	8,46	0,65
1998	17125847,5	13,47	68,59	10,91	0,86
1999	34464012,6	101,24	78,13	7,20	0,87
2000	50213699,9	45,70	83,31	4,63	0,91
2001	41314568,5	0,18 -	74,55	6,93	1,48
2002	41022927,4	0,7 -	70,74	8,56	1,52
2003	29585788,6	27,88-	68,78	8,40	1,03
2004	53235358,7	79,93	57,87	8,94	1,76
2005	73533598,6	38,13	57,63	6,89	1,32
2006	95587954,8	29,99	55,29	5,83	1,54
2007	111455813,4	16,60	52,95	4,93	1,63
2008	157026061,6	40,89	55,51	3,85	1,69
2009	130643200,4	16,8-	42,86	5,23	2,61
2010	162064565,5	24,05	44,98	5,16	2,27
2011	217327107,4	34,10	53,03	4,56	2,82
2012	254225490,7	16,98	49,73	4,12	2,72
2013	273587529,2	7,62	45,90	4,77	2,30
2014	266420384,5	2,62-	* 43,89	4,82	1,88

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، سنوات متعددة .
* نشاط النفط الخام لا يشمل إنتاج وصادرات إقليم كردستان خارج شركة سومو .

المبحث الرابع / قياس و تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق

توصيف المتغيرات المستخدمة في القياس

يتم استخدام المتغيرات التي افرزها الجانب التحليلي من الدراسة بغية تحديد العلاقات المتبادلة فيما بينها، لذا تم استخدام البرنامج الإحصائي Eviews9 لقياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق ، كما تم الاعتماد على البيانات الوطنية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (الجهاز المركزي للإحصاء) و وزارة النفط (شركة المنتجات النفطية سومو) والبنك المركزي، ذلك بغية الحصول على سلسلة بيانات اكثر دقة، من ثم الوصول إلى نتائج اكثر واقعية وتوافق مع النظرية الاقتصادية الكلية، اخذين بنظر الحسبان حالة الاقتصاد العراقي، كما تغطي بيانات الدراسة الحالية المدة الزمنية (1988 -2015) ، إذ تقتصر التقديرات على البيانات السنوية للمتغيرات الاقتصادية الكلية .

في هذه المرحلة لابد من تحديد المتغيرات المستقلة (Independent) والمتغيرات التابعة (Dependent) الداخلة في الإنموذج الاقتصادي القياسي، وفيما يأتي وصف المتغيرات الداخلة في الإنموذج :

1 - المتغيرات التابعة (Dependent Variables)

تشمل المتغيرات التابعة :

- معدل التضخم (INF) معبراً عن التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك .
- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مع النفط (GDP) معبراً عن النشاط الاقتصادي الإجمالي خلال السنة وبالأسعار الجارية .
- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بدون النفط (NGDP) معبراً عن النشاط الاقتصادي غير النفطي خلال السنة وبالأسعار الجارية .

2 - المتغيرات المستقلة (Independent Variables)

تشمل هذه المتغيرات على متغير واحد هو سعر برميل النفط العراقي المصدر إلى الخارج (IOP) معبراً عن القيمة الفعلية لذلك البرميل خلال السنة .

بعد تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة يمكن لنا صياغة العلاقة الدالية لمتغيرات النموذج والتي تأخذ الشكل الأتي :

$$Y = f(X)$$

إذ يشير الرمز (f) إلى أن المتغير التابع (Y) يعتمد على المتغير المستقل (X) .

كما سيتم استخدام الأساليب القياسية الحديثة في قياس تأثير تقلبات أسعار النفط على التضخم والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحليل السلاسل الزمنية بغية الوصول إلى نتائج اكثر واقعية وغير زائفة، فضلا عن اختبارات سببية كرانجر وتكامل المشترك بطريقة جوهانسن والانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، لذا سيتم عرض نتائج العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومعدل التضخم، ومن ثم عرض نتائج العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والاسمي مع النفط وبدونه وكما يأتي .

اولاً : عرض نتائج العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومعدل التضخم

نتائج اختبار السكون Stationarity

يعد اختبار السكون من الاختبارات المهمة و الأساسية (Pre-test) لمتغيرات السلاسل الزمنية . والذي يجب على متغيرات السلاسل الزمنية اجتيازه لتأكد من سكونها قبل الولوج في تقدير الإنموذج المطلوب تقديره ذلك من اجل ضمان الحصول على نتائج واقعية وصحيحة لذا في حالة تقدير الإنموذج وفيه واحد أو اكثر من متغيرات السلاسل الزمنية غير ساكن Non-stationary فالنتائج التي نحصل عليها زائفة أو غير واقعة ولا تصح لعملية التنبؤ بها (Gujarati, 2004: 797) . وتم استخدام اختبار فيلبس بيرون *(PP)* لكونه اكثر دقة من الاختبارات الاخرى الخاصة باختبار السكون . إذ تشير نتائج الجدول (4) إلى قبول فرضية العدم (Ho) للمتغيرين (أسعار النفط العراقية ومعدل التضخم) عند مستواهما الاصلي، أي وجود جذر الوحدة في السلسلتين، مما يؤكد عدم تحقق صفة السكون، وهذا ما تؤكده قيمة Prob للمتغيرين، إذ كانت اكبر من (5%) عند المستوى . بينما نجد سكونهما عند اخذ الفرق الأول لهما، الأمر الذي يدل على رفض فرضية العدم (Ho) وقبول الفرضية البديلة (H1) والتي تنص على أن السلسلتين الزمنيتان لا تحتويان على جذر الوحدة ، وهذا ما تؤكده قيمة Prob للمتغيرين ، إذ كانت اصغر من (5%). لذا تعد هاتان السلسلتان متكاملتان من الدرجة الأولى I(1) .

الجدول (4)

نتائج اختبار جذر الوحدة حسب (ADF and PP) للمتغيرين أسعار النفط العراقية ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1988 – 2015)

نتائج اختبار PP						
المتغير	المستوى			الفروق الأولى		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام
	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*
IOP □ I (1)	0.625	0.761	0.503	0.035	0.16	0.002
□ I (1) INF	0.167	0.287	0.04	0.0001	0.0004	0.000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 .

*تم استخدام اسلوب القيمة الاحتمالية (Prob) محل اسلوب المقارنة بين قيم t المحتسبة للمعالم و قيمها الحرجة . ووفقا لهذا الأسلوب تكون المعلمة معنوية اذا كانت قيمة (Prob) اصغر من (0.05)، وهذا يدل على خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة والعكس صحيح .

اختبار التكامل المشترك

بعد اجراء اختبار جذر الوحدة والتأكد من سكون المتغيرين (أسعار النفط العراقية ومعدل التضخم) عند الفرق الأول حسب اختبار (PP)، اي أنهما متكاملان من نفس الدرجة، مما يجعل امكانية تطبيق اختبارات التكامل المشترك كاختبار جوهانسن - جيسليوس و قبل الشروع في تطبيقه ينبغي تحديد مدة الإبطاء المثلى .

نتائج اختبار تحديد مدة الإبطاء المثلى

تشير نتائج المعايير التي تم استعمالها في تحديد مدة الإبطاء المثلى للإنموذج في الجدول (5) إلى أن مد الإبطاء المثلى هي (1) اي سنة واحدة ، اعتماداً على المعايير المذكورة في الجدول .

الجدول (5)

نتائج اختبار تحديد مدة الإبطاء المثلى للمتغيرين أسعار النفط العراقية ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1988 – 2015)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: INF IOP
Exogenous variables: C
Date: 07/13/17 Time: 16:37
Sample: 1988 2015
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-285.0148	NA	13288149	22.07806	22.17484	22.10593
1	-257.9536	47.87751*	2259002.*	20.30412*	20.59445*	20.38773*
2	-255.5667	3.855734	2577044.	20.42821	20.91209	20.56755

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (5) و مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 .
*** يشير الرمز (*) إلى مدة الإبطاء المثلى حسب المعيار .**

نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن – جيسليوس

بعد أن تم التأكد من سكون هذا الإنموذج ، وتحديد درجة تكامله ومدة إبطاءه المثلى، يمكن لنا الآن تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، وكما تمت الاشارة اليه في المبحث السابق بأنه يقوم على اختبار فرضية العدم (Ho) التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات محل الدراسة، أي عدم وجود تكامل مشترك فيما بينها، مقابل الفرضية البديلة (H1) التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات محل الدراسة، اي وجود تكامل مشترك فيما بينها . ويكون ذلك بالاعتماد على اختبارين هما اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى .

يوضح الجدول (6) اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين المتغيرين أسعار النفط العراقية ومعدل التضخم، إذ تشير نتائجه إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بينهما ، وذلك وفقا لنتائج الاختبارين الأثر والقيمة العظمى، إذ يوضح اختبار الأثر عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين، وذلك وفقاً لقيمة Prob البالغة (0,12) وهي اكبر من (5%)، فضلا عن القيمة المحتسبة بلغت (12,62) وهي اصغر من القيمة الحرجة الجدولية والبالغة (15,49) عند مستوى معنوية (5%)، مما يعني ذلك قبول فرضية العدم (Ho) التي تنص على عدم وجود متجه للتكامل المشترك بين المتغيرين، اي أن (r=0) . أما اختبار القيمة العظمى فقد تم التوصل إلى النتيجة ذاتها، إذ كانت قيمة Prob (0,18) وهي اكبر من (5%)، فضلا عن أن القيمة المحتسبة بلغت (10,43) وهي اصغر من القيمة الحرجة الجدولية البالغة (14,26)، مما يؤكد على عدم وجود متجه للتكامل المشترك بين المتغيرين، اي القبول فرضية العدم، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرين وأنهما يسيران كلاً في اتجاه مستقل عن الأخر .

الجدول (6)

نتائج اختبار جوهانسن - جيسليوس للتكامل المشترك للمتغيرين أسعار النفط العراقية ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1988- 2015)

Date: 07/02/17 Time: 12:52
Sample (adjusted): 1990 2015
Included observations: 26 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: INF IOP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.330461	12.62942	15.49471	0.1291
At most 1	0.081103	2.199124	3.841466	0.1381

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.330461	10.43030	14.26460	0.1852
At most 1	0.081103	2.199124	3.841466	0.1381

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (5) ومخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 .

نتائج اختبار سببية كرانجر

بعد أن تم التوصل إلى عدم وجود تكامل مشترك بين أسعار النفط العراقية ومعدل التضخم يمكن لنا تعزيز تلك النتيجة من خلال اختبار سببية كرانجر والتي من المفترض أن تكون نتيجتها عدم وجود سببية بين المتغيرين .

يشير الجدول (7) إلى اختبار سببية كرانجر بين أسعار النفط العراقية ومعدل التضخم مع استعمال مدة واحدة للتخلف الزمني (Lag=1) ، إذ اظهرت نتائجه قبول فرضية العدم (Ho) والتي تنص على عدم وجود علاقة سببية قصيرة المدى بين المتغيرين وبكلا الاتجاهين . وهذا يتوافق مع نتائج التكامل المشترك للإنموذج ذاته.

الجدول (7)

نتائج اختبار سببية كرانجر بين أسعار النفط العراقية ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1988-2015)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 07/02/17 Time: 13:15
Sample: 1988 2015
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
IOP does not Granger Cause INF	27	0.95104	0.3392
INF does not Granger Cause IOP		0.12395	0.7279

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (5) و مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 .

ثانياً : عرض نتائج العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي

نتائج اختبار السكون حسب طريقة PP

اظهرت نتائج الجدول (8) قبول فرضية العدم لكل المتغيرات عند المستوى، أي أن السلاسل الزمنية لتلك المتغيرات غير ساكنة وتحتوي على جذر الوحدة ، وهذا ما تؤكده قيمة Prob ، إذ كانت اكبر من (5%)، وعند اخذ الفروق الأولى لتلك المتغيرات يتبين لنا سكونها، اي اصبحت خالية من جذر الوحدة، وهذا ما يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن السلاسل الزمنية مستقرة، وهذا ما تؤكده قيمة Prob، إذ كانت اصغر من (5%) للمتغيرات المذكورة . لذا تعد السلاسل الزمنية لتلك المتغيرات متكامل من الدرجة الأولى I(1)

الجدول (8)

نتائج اختبار جذر الوحدة حسب (PP) للمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي مع النفط وبدونه في الاقتصاد العراقي للمدة (1988 – 2015)

نتائج اختبار PP						
المتغير	المستوى			الفروق الأولى		
	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
GDP I(1)	0.000	0.000	0.246	0.01	0.174	
NGDP I(1)	0.000	0.000	0.995	0.91	0.999	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (5) و مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 .

اختبار التكامل المشترك

يتضح من اختبار جذر الوحدة حسب (PP) سكون المتغيرات عند الفرق الأول ، وهذا ما يجعل امكانية تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك ، لكن قبل الشروع في تطبيقه ينبغي تحديد مدة الإبطاء المثلى للإنموذج وكما يأتي :

نتائج اختبار تحديد مدة الإبطاء المثلى

يتضح من الملحق (1) بأن مدة الإبطاء المثلى للنماذج هي (1) أي سنة واحدة ، وهذا اعتماداً على المعايير المذكرة في الملحق ذاته [*].

نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن – جيسليوس

بعد التأكد من سكون المتغيرات وتحديد درجة تكاملها ، فضلا عن تحديد مدة الإبطاء المثلى، يمكن لنا تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك ، إذ تبين نتائج الملحق (2) عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين أسعار النفط والناتج الاسمي مع النفط ، إذ يوضح اختبار الأثر عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين وذلك وفقا لقيمة Prob التي بلغت (0,14) وهي غير معنوية احصائيا لأنها اكبر من (5%) ، فضلا عن ذلك فأن القيمة المحتسبة بلغت (12,26) وهي اصغر من القيمة الحرجة والبالغة (15,49) عند مستوى معنوية (5%). مما يعني قبول فرضية العدم (Ho) التي تنص على عدم وجود متجه للتكامل المشترك بين المتغيرين، أي أن (r=0) . أما اختبار القيمة العظمى فقد تم التوصل إلى النتيجة ذاتها ، إذ كانت قيمة Prob (0,25) وهي غير معنوية احصائيا لأنها اكبر من (5%) ، فضلا عن أن القيمة المحتسبة بلغت (9,33) وهي اصغر من القيمة الحرجة الجدولية البالغة (14,26)، مما يؤكد على عدم وجود متجه للتكامل المشترك بين المتغيرين، أي القبول بفرضية العدم الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرين وأنهما يسيران كلاً في اتجاه مستقل عن الأخر، وهذه النتيجة يتحفظ عليها الباحث لأنها لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية الكلية، إذ يرى عدم صحة هذه النتيجة مع التأكيد بضرورة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين محل الدراسة، كما وهذا يتوافق مع نتيجة اختبار سببية كرانجر الذي بين وجود علاقة سببية احادية الاتجاه من أسعار النفط إلى الناتج الاسمي مع النفط ، إذ بلغت قيمة Prob (0,005) وهي معنوية احصائيا لأنها اصغر من (5%) ، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرين وكما موضح ذلك في الملحق (3). فضلا عن اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية (ARDL) والذي اكد على وجود علاقة توازنية في المديين القصير والطويل بين المتغيرين [*]، كذلك توافق تلك النتيجة مع نتيجة دراسة شبيب [**] .

اما فيما يتعلق بالناتج الاسمي بدون النفط فقد اوضح اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن – جيسليوس وجود تكامل مشترك بين المتغيرين وذلك وفقا لاختبار الاثر، إذ بلغت القيمة المحتسبة (22,24) وهي اكبر من القيمة الحرجة والبالغة (15,49) عند مستوى معنوية (5%) ، فضلا عن معنوية قيمة Prob إذ بلغت (0,004) وهي اصغر من (5%) ، وهذا يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود متجه واحد للتكامل المشترك بين المتغيرين ، اي أن (r = 1) .

(*) عدا إنموذج أسعار النفط والناتج الاسمي بدون النفط فكان هناك تباين في مدة الإبطاء المثلى بين المعايير فكانت اغلبها تشير إلى (2) ، لكن عند اجراء الاختبارات المتعلقة بالتكامل المشترك وسببية كرانجر تم التوصل إلى نفس النتائج لكن عند اعتماد (Lag =1) كانت النتائج اكثر معنوية من الناحية الإحصائية ، فضلا عن توافقها مع النظرية الاقتصادية الكلية، ولهذا تم اعتمادها كمدة إبطاء مثلى.

(*) ينظر في ذلك الملحق (4)

(**) د. هناء سعد محمد شبيب ، العلاقة التوازنيه طويلة المدى بين أسعار النفط الخام والناتج المحلي الاجمالي دراسة قياسية لحالة العراق للمدة 2000 – 2013 ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد الاول ، العد 37 ، ايلول 2016

اما بالنسبة لاختبار القيمة العظمى فأنه يتوافق مع نتيجة اختبار الأثر ، إذ يبين وجود متجه واحد للتكامل المشترك بين المتغيرين محل الدراسة ، وذلك وفقا لقيمة Prob التي بلغت (0,007) وهي اصغر من (5%)، فضلا عن ذلك فأن القيمة المحتسبة بلغت (19,25) وهي اكبر من القيمة الحرجة والبالغة (14,26) عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود متجه واحد للتكامل المشترك بين المتغيرين محل الدراسة، أي أن (r = 1) . اما عن امكانية وجود اكثر من متجه للتكامل المشترك بين المتغيرين محل الدراسة، ووفقا للاختبارين يتضح عدم وجود اكثر من متجه للتكامل المشترك لان قيمة Prob هي اكبر من (5%)، إذ بلغت (0,083) وفقا للاختبارين وكما هو موضح في الملحق (2)، فضلا عن ذلك فأن القيمة المحتسبة والبالغة (2,98) اصغر من القيمة الحرجة والبالغة (3,84) وفقا للاختبارين . واعتماداً على ما سبق يمكن لنا تقدير العلاقة قصيرة المدى باستعمال إنموذج متجه تصحيح الخطأ VECM .

نتائج اختبار إنموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)

يتضح من الجدول (9) أن قيمة معامل تصحيح الخطأ (C1) هي سالبة قد بلغت (- 0,195) وذات معنوية احصائية منخفضة جدا عند مستوى معنوية (5%) ، إذ بلغت قيمة Prob (0,001) وهي اصغر من (5%) ، مما يعني وجود علاقة توازنية قصيرة المدى بين المتغيرين محل الدراسة. أي قبول الفرضية البديلة وأن أسعار النفط تؤثر على الناتج الاسمي بدون النفط ، إذ تدل قيمة معامل تصحيح الخطأ على تصحيح أو تعديل ما نسبته (19%) من الاختلال قصير المدى في متغير (NGDP) وصولا إلى التوازن في الأمد الطويل. اما المعلمات قصيرة المدى ، فنرى عدم معنوية المعلمة (C3) بدلالة قيمة Prob اي أن أسعار النفط في السنة السابقة لا تؤثر على الناتج الاسمي بدون النفط في السنة الحالية ، في حين نرى معنوية المعلمة (C2) بدلالة قيمة Prob . اما (C4) فتشير إلى معلمة الحد الثابت هي معنوية إحصائيا بدلالة قيمة Prob ، كما أن قيمة Prob(f- statistic) هي منخفضة جدا بلغت (0,007)، وهذا يعني أن الإنموذج ككل معنوي من الناحية الإحصائية والاقتصادية ويمكن الاعتماد على نتائجه .

الجدول (9)

نتائج اختبار إنموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة المدى بين أسعار النفط العراقية والناتج الاسمي بدون النفط في الاقتصاد العراقي للمدة(1988-2015)

Dependent Variable: D(NGDP)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 07/13/17 Time: 17:57
Sample (adjusted): 1990 2015
Included observations: 26 after adjustments
D(NGDP) = C(1)*(NGDP(-1) - 2525.04625534*IOP(-1) + 67334.8283393)
+ C(2)*D(NGDP(-1)) + C(3)*D(IOP(-1)) + C(4)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.195762	0.055648	-3.517880	0.0019
C(2)	-0.412822	0.178336	-2.314859	0.0303
C(3)	-48.54078	194.5448	-0.249510	0.8053
C(4)	8188.681	2173.886	3.766841	0.0011

R-squared	0.414593	Mean dependent var	5671.035
Adjusted R-squared	0.334765	S.D. dependent var	11394.87
S.E. of regression	9293.875	Akaike info criterion	21.25274
Sum squared resid	1.90E+09	Schwarz criterion	21.44629
Log likelihood	-272.2856	Hannan-Quinn criter.	21.30847
F-statistic	5.193571	Durbin-Watson stat	2.100247
Prob(F-statistic)	0.007279		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (5) و مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 .

نتائج اختبار سببية كرانجر

يؤكد اختبار سببية كرانجر ما تم التوصل اليه من نتائج في اختبار التكامل المشترك ، إذ يتضح من الملحق (3) وجود علاقة سببية قصيرة المدى بين أسعار النفط والناتج الاسمي بدون النفط وذات اتجاه واحد من أسعار النفط إلى الناتج ، وهذ ما تؤكده قيمة Prob ، إذ بلغت (0,003) وهي معنوية احصائيا لأنها اقل من (5%) ، وهذه النتيجة مقبولة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية الكلية .

الاستنتاجات

1 – إن التقلبات التي تحدث في أسعار النفط الخام لا تؤثر على معدل التضخم في العراق، إذ شهد الاخير ادنى معدل له خلال مدة الدراسة عندما كانت أسعار النفط في ذروتها وكان ذلك عام 2013 ، وهذا يتنافى مع فرضية الدراسة، وجاء ذلك بسبب السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي للحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ضمن حدود منخفضة ومقبولة .

2 – وجود علاقة توازنية موجبة في المديين القصير والطويل بين تقلبات أسعار النفط الخام والناتج المحلي الإجمالي الاسمي مع النفط وبدونه ، وهذه النتيجة تتوافق مع فرضية الدراسة .

3– عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين تقلبات أسعار النفط الخام والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع النفط ، بينما توجد هنالك علاقة سببية ضعيفة في المدى القصير بينهما ، وذلك بسبب الاستثمارات التي تمت في قطاع النفط بفعل جولات التراخيص، وهذه النتيجة تتوافق مع فرضية الدراسة .

4 – اكدت نتائج اختبار الاستقرارية أن معظم المتغيرات غير مستقرة عند مستواها الاصلي ، فيما استقرت تلك المتغيرات عند اخذ الفروق الأولى لها .

5 – وجود علاقة سببية بين أسعار النفط الخام والناتج المحلي الإجمالي الاسمي مع النفط وبدونه ، فيما انعدمت تلك العلاقة مع معدل التضخم .

التوصيات

1 – ضرورة صياغة استراتيجية واضحة المعالم بشأن ادارة وتخصيص العوائد النفطية وفق رؤية اقتصادية مدروسة بعمق تهدف إلى انهاء حالة التشوه والاختلال في هيكل الاقتصاد الوطني والعمل على مبادلة التنمية المستدامة بالعوائد النفطية، ولتحقيق ذلك لابد من تشكيل مجلس يتكون من ممثلي السلطات الثلاثة ومن المنفذين ذات الاختصاصات العلمية الدقيقة، ليأخذ على عاتقها رسم السياسات الاقتصادية الكلية بما يحقق الفائدة للاقتصاد بشكل عام، فيما تكون مراقبة اعمال ذلك المجلس من قبل لجنة تتكون من ممثلي لهيئة النزاهة واللجنة الاقتصادية البرلمانية ومديرية المفتش العام ومن المتخصصين حصرا ، فضلا عن ممثلي عن السلطة القضائية ، على أن يكون ذلك المجلس لا يشكل وفق معايير المحاصصة الحزبية والطائفية والقومية وأنما وفق المعايير العلمية والمهنية والوطنية .

2 – تنوع قاعدة الاقتصاد الوطني من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما القطاع السياحي لما يدره من عوائد مالية وفرص عمل كثيرة تسهم في تحسن مستوى معيشة الافراد و الأقلال من مشكلة البطالة ، كما أن استغلاله لا يتطلب جهود كبيرة مقارنة بالقطاعات الاخرى .

3 – ضرورة استمرار السيطرة على معدلات التضخم ومحاولة تحقيق التضخم المستهدف الذي هو الهدف الرئيس للسياسات الاقتصادية للوصول إلى تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب .

4- الارتقاء بالصناعة النفطية عن طريق تأهيل المنشآت الاستراتيجية والتصديرية ليتناسب ذلك والمستويات المرتفعة التي يمتلكها العراق من الاحتياطيات النفطية المؤكدة .

5 - إن تقلبات أسعار النفط الخام ، يحتم على الحكومة أنشاء صناديق سيادية يتم الادخار فيها في اوقات ارتفاع الأسعار، ليتم اللجوء اليها في اوقات الازمات، وهذه التجربة معمول بها في الكثير من الدول النفطية كصندوق ضبط الايرادات العامة في الجزائر وصندوق الكويتي للأجيال المستقبلية .

المراجع

أولا : المراجع العربية

1. البنك المركزي العراقي، المجموعة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، سنوات متعددة .
2. جاسم ، عبد الرسول عبد (2010) نحو تقويم الاقتصاد العراقي الحلول والمعالجات ، مجلة المنصور ، العدد 14 (الجزء الأول) .
3. الجنابي، هيثم عبد القادر (2013) بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية في القطاع الصناعي في العراق ، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 19 ، العدد 70.
4. حسن، باسم عبد الهادي (2016) البعد المالي في تطوير بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة (2003-2015) ، بغداد ، مركز البيان للدراسات والتخطيط .
5. الخزرجي ، ثريا (2010) السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديت الحاضر، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 23 .
6. داود، سمير سهام (2013) أثر الاختلالات الهيكلية على التضخم حالة دراسية الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 19 ، العدد 70 .
7. الراوي، احمد عمر (2010) دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، بغداد ، دار الدكتور للعلوم .
8. سلطان، رحيم حسوني زيارة (2010) تحليل دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 1951 – 2008 ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد (غير منشورة) .
9. شبيب ، هناء سعد محمد (2016) العلاقة التوازنيه طويلة المدى بين أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي دراسة قياسية لحالة العراق للمدة 2000 -2013، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 1 ، العدد 37 ، السنة 13 .
10. صالح ، ربيع خلف . محمد ، ايهاب عباس (2013) القطاع النفطي في العراق الواقع والافاق دراسة تحليلية اقتصادية ، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 19 ، العدد 74 .
11. العضاض ، كامل (2013) هيكل الاقتصاد العراقي ومسالة الريعية ، العوائق امام تحقيق التنمية المستدامة ، شبكة الاقتصاديين العراقيين . استرجع في 4 نيسان 2017 . من /http://iraqieconomists.net/ar.
12. العنبكي ، عبد الحسين (2013) اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية ..خيارات الانطلاق ، ط1 ، بغداد ، مركز العراق للدراسات .
13. العنبكي ، عبد الحسين (2008) الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال الاقتصاد السوق ، بغداد ، مركز العراق للدراسات .
14. كبة ، سلام (2013) البارادوكس الصناعي في العراق الجديد ، القسم الاول . استرجع في 2 شباط 2017 من http://www.tellskuf.com/index.php/authors/73-sl/27979-aa-sp-20263172.html
15. كجه جي ، صباح اسطيفان (2002) الصناعة في وادي الرافدين ، د . م ، د .ن .
16. وزارة التخطيط ، والتعاون الانمائي العراقية ،الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الارقام القياسية، كراس الارقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة 2015 .
17. وزارة التخطيط ، والتعاون الانمائي العراقية ،الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية للسنوات 1990 – 2015 .
18. وزارة النفط العراقية ، شركة تسويق النفط (سومر) ، شعبة المعلومات (اذار 2008 ، نيسان 2017).

ثانيا : المراجع الانكليزية

1 – Gujarati , Damoodoar N (2004) Basic Economics , 4th Edition , New Delhi , Tata McGraw Hill .
2 - Opec , annual Statistical Bulletin, (2012,2016)

الملاحق

الملحق (1)

نتائج اختبار تحديد مدة الإبطاء المثلى للمتغيرات أسعار النفط والناتج الاسمي والحقيقي مع نفط وبدونه في الاقتصاد العراقي للمدة (1988 – 2015)

إنموذج أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي الاسمي مع النفط

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-454.2676	NA	5.99e+12	35.09751	35.19429	35.12538
1	-431.0851	41.01524*	1.37e+12*	33.62193*	33.91226*	33.70554*
2	-428.9082	3.516600	1.59e+12	33.76217	34.24605	33.90151

إنموذج أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي الاسمي بدون النفط

0	-427.7251	NA	7.78e+11	33.05578	33.15255	33.08365
1	-377.5171	88.82949*	2.23e+10	29.50132	29.79165*	29.58492
2	-372.4313	8.215658	2.07e+10*	29.41779*	29.90167	29.55713*

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 .

الملحق (2)

نتائج اختبار جوهانسن – جيسليوس للتكامل المشترك للمتغيرات أسعار النفط والناتج الاسمي والحقيقي مع النفط وبدونه في الاقتصاد العراقي للمدة (1988- 2015)

إنموذج أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي الاسمي مع النفط

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.301750	12.26464	15.49471	0.1447
At most 1	0.106437	2.926010	3.841466	0.0872

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.301750	9.338632	14.26460	0.2591
At most 1	0.106437	2.926010	3.841466	0.0872

إنموذج أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي الاسمي بدون النفط

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.523139	22.24130	15.49471	0.0041
At most 1	0.108549	2.987534	3.841466	0.0839

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 .

الملحق (3)

نتائج اختبار سببية كرانجر بين أسعار النفط و الناتج الاسمي والحقيقي مع النفط وبدونه في الاقتصاد العراقي للمدة (1988-2015)

إنموذج أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي الاسمي مع النفط

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
IOP does not Granger Cause GDP	27	9.38407	0.0053
GDP does not Granger Cause IOP		0.04431	0.8350

إنموذج أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي الاسمي بدون النفط

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
IOP does not Granger Cause NGDP	27	10.3642	0.0037
NGDP does not Granger Cause IOP		1.26371	0.2721

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 .

الملحق (4)

نتائج اختبار ARDL للتكامل المشترك للمتغيرين أسعار النفط العراقية والناتج الاسمي مع النفط في الاقتصاد العراقي للمدة (1988- 2015)

اختبار الحدود

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.617451	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

Prob(F-statistic)	0.001854	R-squared	0.407964

تقدير العلاقة في المديين القصير والطويل

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IOP)	1076.289...	924.259938	1.164488	0.2557
CointEq(-1)	-0.836124	0.197143	-4.241203	0.0003

Cointeq = GDP - (2422.5869*IOP -4559.8871)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IOP	2422.586...	569.671918	4.252600	0.0003
C	-4559.887...	29893.551...	-0.152537	0.8800

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 .

الملحق (5)

تطورات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مع النفط وبدونه وسعر برميل النفط العراقي ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1988-2015) (مليار دينار عراقي)

	IOP	INF	GDP	NGDP
1988	14.2	21.3	20.6	16.9
1989	16.8	6.3	21.8	17.9
1990	16.6	51.7	55.9	19.6
1991	19.4	180.8	42.5	23.3
1992	17.2	83.6	115.1	62
1993	15.4	208.2	321.6	153.7
1994	13.3	456.9	1658.3	768.3
1995	15.1	378.3	6695.5	4279.6
1996	17.1	15.5	6500.9	2790.5
1997	17.6	22.6	15093.1	3940.3
1998	10.2	14.9	17125.8	5379.6
1999	15.9	12.2	344640	7537.3
2000	24.7	5.4	50213.7	8378.8
2001	18.7	16.1	41314.6	10515.2
2002	20.8	19.4	41022.9	12001.5
2003	24.4	33.5	29585.8	9236
2004	31.4	26.8	53235.4	50154.8
2005	45.6	37.1	73533.6	31153.8
2006	55.6	53.1	95587.9	42736.1
2007	66.7	30.9	111455.8	52437.7
2008	87.9	12.7	157026	69859.7
2009	59.4	8.3	130643.2	74645.2
2010	75.6	2.5	162046.6	89159.6
2011	105	5.6	217327.1	102070.6
2012	106.1	6.1	254225.5	127789.9
2013	102.3	1.9	273587.5	148013.6
2014	91.6	2.2	266420.4	149480.3
2015	44.7	1.4	207876.2	147464.8

المصدر :

- **وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، سنوات متعددة .**
- **وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الأرقام القياسية ، كراس الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة 2015 ، 2016 ، ص 60 .**
- **وزارة النفط ، شركة تسويق النفط (سومو) ، شعبة المعلومات، (أذار 2009، نيسان 2017).**

Fluctuations of global crude oil prices and their effect on inflation and economic growth in Iraq " A standard study for the period 1988– 2015"

Abstract

That Iraq's dependence on the revenues of the oil product in financing its development programs and growth rates , Making the economy affected by external forces represented by fluctuations in crude oil prices in the global market, Which is directly reflected on the performance and efficiency of the Iraqi economy.

The study adopted its objectives to analyze the time series for the period (1988 - 2015) through the use of standard and statistical methods, Four standard models were estimated to reach those targets, Where the results of the stability test showed instability of most variables at their original level, But to achieve stability when taking the first differences, While the results of cointegration Johansen- Juselius there is an integrative relationship between crude oil prices and nominal GDP with and without oil, While the absence of it with the variable with inflation rate.

Finally, the study shifted to a Granger causlity test to show the causal relationship between oil prices (independent variable) and the rate of inflation and output of with and without oil (dependent variables). And found a one-way causal relationship from oil prices to nominal GDP with and without oil, While we find that there is no relationship with the inflation as well .

Key word/ Oil revenues in Iraq, Inflation in Iraq, Economic Growth in Iraq, The effect of fluctuations of crude oil prices on inflation and economic growth in Iraq.